على الغلاف

# ابن سلمان في «الشراكة الأميركية»: صفقة من ورق!

تلقّى محمد بن سلمان أول صفعة أميركية من نوعها، وقرّر للمرة الأولى عدم السكوت. تهديدات أميركية رد عليها بتهديدات أكبر من المبكر أن تقرأ بجدية، لكن في الوقت نفسه يصعب أن لا تترك آثاراً على خط قصر اليمامة ـ البيت الأبيض

خليل كوثراني

تعيد التصريحات السعودية حول رد فعل محتمل من إجراءات أميركية «عقابية» على خلفية اختفاء الصحافي جمال خاشقجي، واقع العلاقات الأميركية السعودية إلى السطح. علاقات انعكست في صياغة سياسات الإقليم منذ سنوات، وهي تعاني اليوم من أنها في مرحلة حساسة تجرى فيها إعادة وصل للروابط بين البلدين، على أسس جديدة يفترض أنها «متينة». يتصرف النظام السعودي في أكثر من ملف على أنه «يؤثّر» في الموقف الأميركي، وهذا واقع يتجلى في غير ساحة وملف، إذ «تشتري» الرياض بثمن جيد، عند هوامش محددة، السكوت الأميركي وأحياناً الدعم. لكن مربط الفرس في ملف العلاقات بين الرياض وواشنطن يكمن عند طبيعة تلك العلاقات وهويتها وعنوانها، والأهم النظرة التي تتطلع بها الولايات المتحدة إلى السعودية، وبالذات من هذه المرحلة إلى عقد أو عقدين من الزمن. لحظة التأسيس، حظيت العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة والمملكة النفطية، بطابع خاص، حيوي واستراتيجي، منذ صفقة عبد العزيز ـ روزفلت. شعار «النفط مقابل الحماية» صار مذاك الزاوية التي ينظر منها إلى العلاقات، وظل مسلّمة تجعل من العلاقات صعبة الفكاك والتدهور السريع. نجحت الولايات المتحدة في ترسيخ مقولة «المحمية» إبان حرب الخليج، وتنجح اليوم في ترسيخها عبر خلق بديل من «الخطر الداهم» بعد غزو بغداد. وهي مقولة بادر ولي العهد محمد بن سلمان، قبل أيام، في تصريح سعودي نادر، إلى رفضها بشكل جذري، في مقابلته مع «بلومبيرغ»، رداً على خطابات الرئيس الأميركي.

اختلف الأمر كثيراً في السنوات الأخيرة. لم يعد النفط السعودي ورقة كافية لصفقة متينة مع واشنطن، وهو ما يحرّك ابن سلمان اليوم نحو إعادة صياغة تلك العلاقات، بناء على صفقة جديدة مغلفة بعنوان «رؤية 2030»، تقوم على حماية السعودية وموقعها الإقليمي كمحور ووكيل أميركي أساسي، مقابل استثمارات ضخمة، ترث النفط الآخذ بريقه بالأفول لأسباب موضوعية وتقنية. ظهر دونالد ترامب «شريكاً جيداً» لهذه الصفقة. ومنذ مجيئه إلى البيت الأبيض، لاحت مؤشرات نجاح الصفقة الجديدة بعدما ارتفع «الدفع» السعودي للأميركيين من 30 في المئة من ثرواتهم إلى 50 في المئة، أو قارب ذلك. لكن، وعلى طول الخط، ظل الفريق السلماني في الرياض يتجاهل اللغة التي تتبدّى من البيت الأبيض. كان للمراقبين إدراك أن كلاً من ترامب وابن سلمان يتكلمان لغتين مختلفتين، وإن تقاطعت عند الصفقات والتخادم المتبادل. حين زار ترامب الرياض في أيار/ مايو من العام المنصرم، هلّل النظام السعودي للضيف الآتي برفع شعارات ثلاثة: «الشراكة والتعاون» و«شراكة للأجيال» و«العزم يجمعنا». ماذا يقول ترامب مقابل هذا؟ ثلاثة شعارات أيضاً: «ادفعوا!»، «وظائف»، «مليارات»... يكررها حرفياً باستمرار، وحين يزوره ابن سلمان يسند لائحة المدفوعات على وجهه لتلتقطها عدسات الإعلام، في مشهد مهين يحاكي السعودية بعيون ترامب. أما «الشراكة» و«الأجيال» و«العزم»، فتلك عناوين لا تعدو أسوار قصر اليمامة وأخبار وكالة «واس».

بعد السجال الأميركي السعودي غير المسبوق، أمس، يتّضح أكثر أن الخطر على السياسة السعودية ليس أن علاقتها بواشنطن بهذه الهشاشة، وأنها «حب من طرف واحد»، فحسب، الأدهى أن صاحب القرار في الرياض، كما بينت مرة جديدة موقعة القنصلية في اسطنبول، يتصرف على خلاف هذه الحقيقة ويبالغ في «التدلّل» والتحرك مطلق اليد، إلى حدّ إرسال فريق من أزلامه لتنفيذ عملية وقحة في الخارج ضد أحد «المنشقين»، بلا أدنى حسابات. وإلى أن تتوالى الإهانات والصدمات على ابن سلمان، يستفيق الأخير على أنه «ليس إسرائيل» بنظر حلفائه الأميركيين، ويكفي لذلك حملة إعلامية بسيطة تعرّي الأمير الشاب من أوهامه، أمام أول تلويح أميركي بفرض «عقاب» على السعودية، مترافقاً مع انسحابات أو تجميد، بالجملة والمفرق، لأنشطة الإعلام والشركات الأميركية الخاصة، بما فيها شركات الدعاية لصورة ابن سلمان وشركاء مشروع «نيوم» درّة تاج ولي العهد. يسرّب ابن سلمان عبر وكالة الأنباء الرسمية أنه مستعد لمواجهة العقوبات بإجراءات أشد، ترجمها الإعلامي المقرب من ديوان البلاط، تركي الدخيل، في مقال أمس، ذكّر فيه بأن الرياض «محور الكون» اقتصادياً، وكشف أن كل الخلافات مع إيران وقوى المنطقة خدمة سعودية للأميركيين يمكن أن تتوقف ببساطة وبين ليلة وضحاها. يصعب أن يفلت ابن سلمان من الشباك الأميركية ليأخذ مسافة من واشنطن كما كانت عليها الحال في عهد أوباما، ولا سيما وهو غارق في وحول حرب اليمن، لكن بالتأكيد «الخضّة» التي عرّت هشاشة العلاقات مع واشنطن، وانهار معها جل ما بناه «الأمير الإصلاحي» على مدى أربع سنوات من صورة براقة في عيون الغرب، ستشكّل محطة للتوقف بين أوهام الماضي ومخاطر المستقبل، لن يكون ما قبلها تماماً كما بعدها. ذلك على الأقل في مخيلة ابن سلمان التي ستكابد حذراً أكبر في مقبل الأيام.

## أنقرة تُشرِك حلفاء الرياض في التحقيق

# قضية خاشقجي تحاصر ولي العهد

لا جديد في قضية جمال خاشقجي سوى المزيد من تداعياتها على الرياض التي تبقى «معلقة» حتى ثبوت ضلوعها في اغتياله. فيما تسعى أنقرة، التي واصلت التلويح بامتلاكها «الحقيقة»، إلى إشراك حلفاء الرياض الغربيين في الضغط عليها لدفعها إلى الاعتراف



تضع أنقرة ما لديها من «معلومات» في أيدي استخبارات دول حليفة للرياض (أ ف ب)

تتراكم وعود حلفاء الرياض بـ«العقاب» إذا ثبت تورطها في اغتيال جمال خاشقجي داخل قنصلية بلاده في اسطنبول، في ظل مماطلة تبدو مقصودة في كشف نتائج التحقيق. نجح الرئيس رجب طيب أردوغان في إبقاء حكام الرياض خلف قفص الاتهام، لوقت طويل، تاركاً إياهم أمام خيارين، أحلاهما مر، إما أن يعترفوا بالجريمة على طريقتهم، أو أن يتلقوا مزيداً من الضغوط والمطالبات من حلفائهم، في حين لم يعد الصمت مقبولاً، وهو ما بدا في مطالبة كلّ من بريطانيا وفرنسا وألمانيا السعودية بـ«ردّ تفصيلي». وأمام موقف الرياض المحرج، تضع أنقرة ما لديها من «معلومات» في أيدي استخبارات هذه الدول، لا سيما الولايات المتحدة، جاعلة الكرة في ملعبهم أيضاً، وكلما ارتفع «سقف التحذيرات» المتبادلة في الوقت البدل عن ضائع، أصبح وقوعه على رأس ولي العهد، محمد بن سلمان، موجعاً أكثر، يوم كشف الحقيقة الموعود.

### الكرة في ملعب من؟

تسعى أنقرة إلى إشراك حلفاء الرياض الغربيين في امتلاك الحقيقة بشأن مصير خاشقجي، أولاً، من خلال إرسال تسجيلات تؤكد تورط الرياض، بحسب وسائل إعلام تركية، إلى استخبارات تلك الدول، لا سيما الولايات المتحدة، التي أكد رئيسها دونالد ترامب، أول من أمس، أنه سيستمع إليها ويشاهدها «قريباً جداً»، علماً بأن واشنطن تصبح مسؤولة عن كشف مصير خاشقجي رسمياً، في حال أرادت تطبيق قانون «ماغنيتسكي»، الذي يطالب به المشرّعون الأميركيون، إذ يلزم القانون ترامب بالعمل على تحديد هوية المسؤولين عن اختفاء خاشقجي، وإبلاغ الكونغرس بالنتائج في مدة زمنية لا تتعدى شهرين. وثانياً، تسعى أنقرة إلى إدخال بريطانيا على خط التحقيقات، عبر الطلب من لندن التوسط لدى الرياض لتسهيل انطلاق «التحقيق المشترك»، وهو ما يعتزم وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو طلبه اليوم، خلال لقاء مع نظيره البريطاني، بحسب ما أكدت صحيفة «ذي غارديان»، أمس.

لكن في ضوء كل المؤشرات التي تؤكد تورط السعودية في عملية اغتيال، وعدم تعاون الأخيرة مع سلطات أنقرة رغم الضغوط الدولية، تبقى التحقيقات التركية، التي بدأت قبل حوالى أسبوعين، معلّقة على إحدى خطوتين، كلتاهما في ملعب تركيا: إما دخول مبنى القنصلية ومنزل القنصل محمد العتيبي للبحث عن أثر لخاشقجي، بعد رفع الحصانة الدبلوماسية عنهما، بما يتوافق مع اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، أو الكشف على الملأ عمّا لديها من تسجيلات، مسموعة ومرئية، تقول وسائل إعلام تركية إنها تُظهر كيف تم استجواب خاشقجي وتعذيبه وقتله داخل القنصلية، قبل تقطيع جسده.

مسؤولية أنقرة في كشف مصير الرجل تأتي بعد موافقتها على طلب الرياض المشاركة في التحقيقات، في حين لم تُبدِ الأخيرة أي تعاون حتى الآن، لليوم الثالث على التوالي. ولم ترد على دعوة وزير الخارجية التركية مولود جاويش أوغلو، أول من أمس، إلى إفساح المجال لدخول محققين أتراك إلى مبنى قنصليتها، للبحث عن أثر لخاشقجي، في وقت تستقبل فيه القنصلية أشخاصاً أرسلتهم السعودية للمشاركة في التحقيق، دخل أربعة منهم (لم تعرف هوياتهم)، أمس، رغم كونه يوم إجازة رسمية. كذلك لم تقدم القنصلية دليلاً واحداً على مزاعمها أن خاشقجي غادرها يوم اختفائه، زاعمةً أن كاميرات المراقبة لم تكن تسجّل يوم دخوله، وترفض أيضاً دخول المحققين الأتراك منزل القنصل العتيبي، الذي يمكث فيه من أيام، حيث يُشتبه في وجود جثة خاشقجي هناك، بعد أيام على نقل صناديق من القنصلية بسيارة سوداء، رصدتها كاميرات خارجية.

عدم اقتحام السلطات التركية القنصلية ومنزل القنصل يبدو خاضعاً لاعتبارات سياسية، تتركه أنقرة كخيار أخير، ولكن عدم الكشف عن التسجيلات يجعلها محل شك، خصوصاً في ظل تضارب المعلومات في الصحافة بشأنها. صحيفة «ميلييت» التركية ذكرت أنّ ضبّاطاً أتراكاً اطلعوا عليها، وأنه أمكن سماع «الجدال والصراخ» من خلالها، كما أفادت صحيفة «سوزجو» أنّه يمكن فقط الاستماع إلى «بعض الأحاديث» في التسجيل الذي مدّته «بضع دقائق». أما شبكة «سي أن أن» الأميركية، فقالت إن «وكالة استخبارات أجنبية» تمتلكها، وتكشف «وقوع شجار داخل القنصلية»، و«توثق لحظة مقتل خاشقجي». كذلك فإن خبراء تكنولوجيا شكّكوا في إمكانية الحصول على تلك التسجيلات من جهاز «آي فون» الخاص بخاشقجي، الذي كان مع خطيبته خديجة، خارج القنصلية، والمرتبط بساعة يد ذكية كان يلبسها الرجل أثناء وجوده داخل القنصلية.

> جاءت التهديدات السعودية بالتزامن مع هبوط البورصة أكثر من 7%

### سقف تهديد مرتفع

بعد أن كان ترامب قد أكد أنه لن يوقف بيع السلاح للسعودية، حتى لو ثبت تورطها في اغتيال خاشقجي، حذّر أمس من «عقاب قاس» من نوع آخر، فيما أكد مستشاره للشؤون الاقتصادية، لاري كودلوو، أنه «جاد» في ذلك. وإزاء تدهور صورة ابن سلمان في أروقة القرار الأميركي، خرجت الرياض عن الصمت، أمس، بالتهديد «بإجراء أكبر» ضد أي خطوة تُتّخذ ضدها. لم يستطع ولي العهد، الذي أعلن أخيراً تقبّله «إهانات» صديقه ترامب باعتبارها «موجهة إلى جمهوره»، ابتلاع التهديد الأخير بفرض عقوبات، إذ ذهب ولي العهد بعيداً، ملمّحاً إلى أن على طاولته أكثر من 30 إجراءً مضاداً، عبر مقال للكاتب تركي الدخيل، المقرّب منه، على موقع قناة «العربية»، كعدم التزام الرياض بإنتاج 7 ملايين برميل، مع اقتراب موعد دخول العقوبات الأميركية على إيران، وتصدير النفط بالعملة الصينية (اليوان) بدلاً من الدولار، وإنشاء قاعدة عسكرية روسية في تبوك، والتقرّب من طهران، وتحويل حركة «حماس» و«حزب الله» الى «صديقين».

التهديدات السعودية الفضفاضة، والتي يبدو أنها تراجعت عنها بعد ساعات، تبدو مجرد رسالة إلى الأميركيين، تنم عن «هلع» من أي إجراء ضدها، وتسمح بمزيد من «الحلب»، في حين تواجه المملكة تحديات اقتصادية غير مسبوقة، تفاقمت إثر قضية خاشقجي، إذ جاءت التهديدات بالتزامن مع هبوط البورصة أكثر من 7%، أمس، بفعل تخوفات المتعاملين من إمكانية فرض الولايات المتحدة عقوبات على المملكة، وفق وكالة «بلومبيرغ»، في حين تتسع حملة مقاطعة المملكة اقتصادياً.

(الأخبار)



رأي

# اغتيال خاشقجي: الإشارات والتنبيهات

بشار اللقيس *

لم يرق لقريش هجرة سعد بن عبادة، زعيم الخزرج، العام 628 إلى الشام. هو كان قد اختار الهجرة والعزلة عن عموم المشهد السياسي. بعيد بضعة سنوات قُتل زعيم الخزرج لرفضه البيعة لقريش. سُجّلت القضية ضد مجهول، وقيل إنه قد قتله الجن. لم تكن حادثة قتل سعد الشاهد الوحيد في تاريخ الاغتيال السياسي في العالم العربي. فجِنُّ السلطة لم يهدأ له جفن منذ ما زيد على العشرة قرون. بن عبادة لم يكن الأنموذج الأوحد، لكنه كان من بين أكثر النماذج فرادة في إيضاح قلق السلطة وقواها المنتِجة بشكل عام حينئذ. تاريخياً، اقترن الاغتيال السياسي بحالات تفسّخ البنى المنتِجة للنظام. وما بعد الاغتيال ليس كما قبله. في التاريخ العربي كان ظهور الإسماعيلية النزارية كفرقة إسلامية تنظّر للاغتيال السياسي، مؤشراً على الانقسام الحاد في البنية المنتجة للسلطة أواخر القرن الرابع الهجري. ما بعد اعتماد سياسة الاغتيال، لم تعد الإسماعيلية جماعة روحية كما تخيّلها المؤسسون. في الآن عينه لم تعد المدارس النظامية – التي أسسها الوزير نظام الملك السلجوقي- أو مدرسة المستنصرية الفضاء الأوحد لإنتاج فقه السلطة السياسي. لقد أحدث الاغتيال انزياحاً ثقافياً وسياسياً واجتماعياً داخل بنية الخلافة العباسية. ما بعد اعتماد الإسماعيليين سياسة الاغتيال، وتصفية الوزير «نظام الملك»، نحت المدارس الفقهية صوب الفقه الحنبلي الظاهراتي، ومنطق الفقه السلطاني في السياسة، بعيداً عما عرفته مدارس بغداد من فقه المالكية المتسامح.

في التاريخ المعاصر لعب الاغتيال دوره كمؤشر على عميق أزمات الأنظمة في عالمنا العربي، وإن لعبت الساحة المصرية دور المسرح الأبرز. فبُعيد كل اغتيال في القاهرة كان ثمة تحوّل في علاقات المجتمع والسلطة، كما وفي علاقة الجماعة الحاكمة بالساحة الدولية. اغتيال نقراشي باشا (1948) كان مؤشراً لانهيار نظام الملك فاروق، اغتيال حسن البنا (1949) كان مؤشراً إلى انفساخ عقد القوى الثورية التي ثارت ضد الملكية نفسها. اغتيال الشيخ الذهبي (1977) كان مؤشراً لهشاشة العلاقة بين السلطة والإسلاميين. اغتيال السادات كان مؤشراً إلى وصول الشرخ لداخل مؤسسة النظام نفسه (القتلة كانوا من الجيش). بالنظر للساحة الدولية مثّل الاغتيال الأول مؤشراً لنهاية الرعاية البريطانية لمصر. أما اغتيال البنا فقد شكّل لحظة هي الأخطر في تأكيد دور المؤسسة العسكرية الحاسم في ترسيم معالم الحكم. اغتيال الشيخ الذهبي لم يبتعد عن ارتدادات إخراج الخبراء السوفيات من مصر، والانعطافة التي أحدثها السادات في توجهات مصر الكبرى. أما نهاية السادات على يد الإسلامبولي فكانت مرتبطة ولو بشكل غير مباشر بتسيّد الولايات المتحدة وجماعاتها على كل مقدرات السلطة في القاهرة.

### اغتيال خاشقجي: نهاية حقبة فهد!

كثيرة هي الإشارات والتنبيهات في حياة خاشقجي. كذلك كثيرة هي الإشارات في اغتياله. مثّل الرجل، منذ ابتداء عمله الصحافي، شريحة واسعة من تيار مثقفي «الهوية السعودية» التي عرفت حضورها وتعمقت منذ أوائل الثمانينيات (حقبة الملك فهد). للرجل ارتباطات واسعة بنخبة الحرس الوطني السعودي سياسياً وأرباب الدولة العميقة في المملكة. على المستوى الثقافي يقف خاشقجي يمين التيار الإصلاحي الإسلامي الذي عرفته السعودية في الثمانينيات -كان سفر الحوالي وسلمان العودة من أبرز وجوهه. تأثر خاشقجي فترة الثمانينيات بالجهاد الأفغاني. هو قبل ذلك كان مقرباً من التيار التجديدي في الحركة السلفية، ذي الصبغة الليبيرالية والمتأثر بدوره بمهاجري الإخوان المسلمين المصريين في السعودية. للرجل تصورات تاريخية عن السياسة في التاريخ الإسلامي هي أقرب لمنطق رضوان السيد في تخوفه من خطر الإسلام المشرقي – الإيراني-. آمن الرجل بديموقراطية أهل الحل والعقد وبنزعة الإسلام الليبيرالية، شأن داوود الشريان، وظل حتى أواخر ساعات حياته مراهناً على تحالف سعودي تركي ضد إيران «الفارسية» في سوريا بحسب منطقه. بقتله أزاح محمد بن سلمان آخر رموز التيار الليبرالي الإسلامي من الساحة الإعلامية، وأحد أعتى أقلام الدولة العميقة في مملكته. المفارقة أن دم خاشقجي سال على يد من راهن عليهم لسنين طوال.

### تركيا - السعودية: حوار بلون الدم!

بالقدر الذي كشف أسلوب اغتيال خاشقجي عزم ابن سلمان التخلص من رموز الدولة العميقة، بقدر ما فتح هذا الاغتيال لتركيا إمكانات لملمة ذيول ما بعد ليلة انقلاب 15 تموز 2016. بالنسبة لأردوغان ودولته العميقة. واحدة بواحدة، يعي أردوغان عميق الدور السعودي - الإماراتي في زعزعة نظام حكمه. رسائل السفير الإماراتي في الولايات المتحدة يوسف العتيبة كانت كفيلة بإيضاح الدور الخليجي المريب ليلة المنتصف من تموز 2016. وبالمثل يعي أردوغان حجم قدرته الكبير في استنزاف السعودية في قضية من مثل قضية مقتل خاشقجي. ولأن أردوغان، كما ابن سلمان، يعرف حجم التأثير الأميركي الداخلي والخارجي في نظامه، يتطلع الرجل للخروج من هذه الأزمة بمعادلة رابح - رابح بالنسبة لجميع الأطراف.

لوهلة يبدو ابن سلمان وأردوغان كسَجيني شيلينغ في نظريته حول أسس التفاوض والمساومة. كان توماس شيلينغ أواسط القرن الماضي قد قدم إسهاماً رياضياً في محاولة فهم سلوك سجينين منعزلين أمام الشرطة. سيحاول السجينان تقدير الحد الأكبر من التنازل الذي يضمن لكلا الطرفين الخروج بأقل قدر من الإدانة. تلعب الولايات المتحدة في هذا المثال دور الشرطي/ السلطة، فيما تلعب كل من تركيا والسعودية دورا السجينين اللذين يريدان الوصول لتسوية تحفظ خسائرهما بحدودها الدنيا. سيكون على أردوغان كما ابن سلمان إعادة ترتيب أولوياتهما، وتقدير حجم التنازل الذي يمكن لكل منهما تقديمه للولايات المتحدة.

بالنسبة لأردوغان يبدو أن ثمة ملفات ملحة في تسويته الداخلية والخارجية. هو بالتأكيد لن يكون في وارد الإصرار من جديد على استعادة غولن كما في احتجاز القس الأميركي أندرو برونسون. في الآن عينه ثمة ملفات ثلاثة لا بد من رسم خريطة طريق سعودية - تركية بخصوصها إذا ما أراد الطرفان الخروج من ظل العلاقة المتوترة مع أجنحة الدولة العميقة. بالنسبة لتركيا، تشكّل المسألة الكردية أولى هذه الملفات. على أردوغان أخذ العهد من السعودية بالابتعاد عن الورقة الكردية وضمان عدم تحريكها على حدوده. ثانياً، يتطلع أردوغان للعراق باعتباره مصدر تهديد إيراني وساحة خلفية تحكم الطوق عليه، وهو مقرّ بعجزه عن مواجهة النفوذ الإيراني في العراق منفرداً. أما الساحة السورية، فيمكن للتنسيق السعودي - التركي فيها، أن يحفظ لتركيا ريعية الوضعية التي تحفظ له ورقة المعارضة وتحسن من شروط أنقرة في التفاوض مع إيران وروسيا.

في المقابل، فإن لابن سلمان هواجس ثلاثة، أولها في الشرعية الإسلامية التي تحاول السعودية المحافظة عليها في حربها الجهنمية على اليمن. لتركيا دور مؤثر في إصلاح صورة «التحالف الإسلامي» المهترئ هناك. أما العراق، فتبدو السعودية مهجوسة بتضعضع دفاعاتها فيه. يمكن للتعاون التركي - السعودي أن يعيد ريعية الوضع للسعودية في الساحة السنية العراقية أقلها. ثالث النقاط بالنسبة للسعودية ستكون في إعادة تحسين صورتها التمثيلية أمام الولايات المتحدة الأميركية، كمرجعية دينية إسلامية تحوز إجماع الثقل الأكبر من المسلمين السنة.

واحدة بواحدة، هو مسار يشير إليه التعاطي التركي مع قضية خاشقجي القابلة لأن تستحيل كرة ثلج تطفئ جذوة عهد ابن سلمان قُبيل ولادته. لكن المسار التركي التوفيقي مع السعودية لا تبدو دروبه سالكة كلما اقتربنا من الرياض أو واشنطن. المشكلة في مثل هذه الحوادث يكمن في قابلية استثمارها وانعطافها يمنة ويسرى يوماً بعد آخر. والمشكلة في مثل هذه الحوادث في أنها يمكن أن تُشرع كل احتمالات الجنون. سيحاول أردوغان من خلال اقتراح تشكيل لجنة تحقيق تركية - سعودية مشتركة إعادة عقارب الساعة لما قبل ليلة الانقلاب. لكن الواقع قد لا ينبئ بالبشرى في ظل جنون ترامب، وعناد ابن سلمان.

* باحث لبناني